في درجة اصالتها وحرتبة موضيتها لكونها نفيا صرفا
وسلبا بحتا بالليسية واشاروا الى انها شان فاتي
لها غير مستفاد من الغير حيث قالوا الممكن عن ذاته ان
يكون ليس وعن علته ان يكون ايس قال المعلم الثاني ابو نصر
الفارابي في الفصول المابية المعلولة لها عن ذاتها ان
ليست ولها عن غيرها ان توجد والامر الذي عن الذات
قبل الامر الذي ليس عن الذات انتهى ولعدم التنبه على
ان مرادهم من الليس امور اء العدم لا العدم نفسه ولاما
يصدق عليه كيف ونفيه ايضا معتبر فيه وان كون التلبس
المذكور وما يجرى مجراه هو الا وجوب عن ذات الممكن
لا يستلزم استحقاقه لذاته باحد الطرفين اعترض بعضهم
تارة بان الممكن لا يستحق الوجود من ذاته ولا يلزم منه
ان يستحق اللاوجود فان المستحق للاوجود هو الممتنع
واخرى بان المعلول ليس له في نفسه ان يكون معدوما
كما انه ليس له في نفسه ان يكون موجودا ضرورة احتياجه
في كلا طرفي الوجود والعدم الى العلة وانت بعدما
وقفت على ما قررناه لا عرفت ان دائرة الاعتراض على الفهم

لها

لا على المفهوم ثم انه قد انكشف مسبوقيته بالعدم قال الشيخ
في الشفاء للمعلول في نفسه ان يكون ليس وله عن علته
ان يكون ايس اى موجودا والذى يكون للشئ في
نفسه اقدم في الذهن بالذات لا بالزمان من الذى يكون
له عن غيره فيكون كل معلول ايسا بعد ليس بعدية بالذات
وقال في النجاة يكون لكل معلول في ذاته واولا انه ليس
ثم عن العلة وثانيا انه ايس فيكون كل معلول محدثا اى مستفيدا
للوجود عن غيره بعدما له في ذاته ان لا يكون موجودا
فيكون كل معلول محدثا في ذاته وان كان مثلا في جميع
الزمان موجودا مستفيدا لذلك الوجود عن موجد فهو
محدث لان وجوده بعد لا وجوده بعدية بالذات
انتهى كلامه واتضح لديك منه ان صاحب المواقف
اصاب في قوله لا وجوده اى لا وجود الممكن متقدم على
وجوده بالذات وهو الحدوث الذاتي وان لم يصب
في توكله تفريعه على ما قدمه من ان الممكن لذاته غير مقتض
للوجود وبغيره مقتض له وما بالذات متقدم على ما بالغير
اذ موجب ما قدمه تقدم لا اقتضاء الممكن لذاته الوجود

امام

جلال

صاحب المواقف